



دور التدقيق المحاسبي في تقليل التهرب الضريبي في فلسطين

عبد الله صلاح حسن السيخ
طالب دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، ماليزيا
البريد الإلكتروني: Acc.abdallahsalah@hotmail.com

بيان مرزوق راتب عساف
طالبة دكتوراه، جامعة منوبة (ESCT)
البريد الإلكتروني: Assaf.bayan.mol@gmail.com

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور التدقيق المحاسبي في الحد من التهرب الضريبي في فلسطين، باعتبار أن الضريبة تمثل المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة وأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبانة وزعت على عينة من المدققين والمحاسبين في فلسطين. جرى تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة مثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ومعامل الثبات كرونباخ ألفا.

أظهرت النتائج وجود دور جوهري للتدقيق المحاسبي في الحد من التهرب الضريبي، إذ يسهم في كشف الثغرات المالية والممارسات غير القانونية، ويعزز من التزام المكلفين بأداء الضرائب المستحقة. كما تبين أن ضعف التشريعات الضريبية، وقصور الوعي الضريبي، والظروف الاقتصادية والسياسية، تعد من أبرز العوامل التي تشجع على التهرب.

وتخلص الدراسة إلى أن التدقيق المحاسبي يشكل أداة استراتيجية لتعزيز الشفافية الضريبية وزيادة الإيرادات العامة. وبناءً على النتائج، أوصت الدراسة بتطوير التشريعات الضريبية، وتعزيز كفاءة المدققين، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في التدقيق، إلى جانب تكثيف حملات التوعية الضريبية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق المحاسبي، التهرب الضريبي، فلسطين، العدالة الضريبية، الإيرادات العامة.



The Role of Auditing in Reducing Tax Evasion in Palestine

Abdullah Salah Hassan Al-Sikh

PhD Student, Islamic Sciences University Malaysia, Malaysia

Email: Acc.abdallahsalah@hotmail.com

Bayan Marzouq Rateb Assaf

PhD Student, University of Manouba (ESCT)

Email: Assaf.bayan.mol@gmail.com

ABSTRACT

This study aims to examine the role of auditing in reducing tax evasion in Palestine, considering that taxation represents the main source of public revenue and a vital tool for achieving social justice and economic development. The study adopted a descriptive-analytical approach, where a structured questionnaire was distributed to a sample of auditors and accountants in Palestine. Data were analyzed using appropriate statistical methods, including means, standard deviations, and Cronbach's Alpha for reliability.

The findings revealed a significant role of auditing in minimizing tax evasion, as it contributes to detecting financial loopholes and illegal practices, while enhancing taxpayers' compliance with their tax obligations. Results also indicated that weak tax legislation, low tax awareness, and prevailing economic and political conditions are among the main factors that encourage tax evasion.

The study concludes that auditing is a strategic tool for promoting tax transparency and increasing public revenues. Based on the results, the study recommends the development of tax legislation, the enhancement of auditors' competencies, the adoption of modern technologies in auditing, and the intensification of tax awareness campaigns.

Keywords: Auditing, Tax Evasion, Palestine, Tax Justice, Public Revenues.



المقدمة

لقد برزت عملية التدقيق وتطوّرت عبر الزمن حتى أصبحت كما نراها اليوم كنتيجة حتمية لتطوّر النشاط الاقتصادي، واتساع نطاق المؤسسات، وتعقّد هيكلتها، وتنوع وظائفها، مما أفضى إلى فصل بين الملكية والإدارة (العزاوي، 2020). في هذا السياق، تكمن الغاية العامة من التدقيق في الفحص والقياس لمعرفة مدى التزام التنفيذ بالقواعد والإجراءات المقررة سلفاً (عيسى، 2019). يعتمد العمل في المجال التدقيقي على مجموعة من الفرضيات والمبادئ الأساسية التي ترشد إلى الأسس المنهجية لتنفيذ الإجراءات، ويُعدّ التدقيق المحاسبي إحدى أدوات الرقابة الجبائية الفاعلة التي تتبناها الإدارة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي والتحقّق من صدق التصريحات الضريبية المقدّمة من المكلفين (الموسوي، 2018). في هذا الصدد، يُستعمل هذا النوع من التدقيق لاستقصاء وفحص الملفات الضريبية المتعلقة بالنظام الحقيقي، الذي يُطبّق عليه نظام محاسبة قانونية منتظمة، من أجل كشف الأخطاء أو التلاعبات، سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة، عبر مراجعة السجلات المحاسبية — شكلاً ومضموناً — لدى المكلف (سلمان، 2021).

وتُعدّ الضرائب واحدة من أهم أدوات الدولة في سياستها المالية، إذ تستهدف من خلالها تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، عبر تمويل الخزينة العامة وضمان حقوقها، وذلك بالاعتماد على آليات فعالة لكبح التهرب الضريبي وضبط تطبيق التشريعات الضريبية (محمد، 2017). إن التهرب الضريبي ظاهرة شائعة تؤثر سلباً على إيرادات الدولة، وتعيق قدرة الحكومات على تمويل التنمية الاقتصادية، كما تمسّ بمبدأ العدالة الضريبية بين المكلفين (الشمري، 2019). لذلك، تسعى الدول إلى الحدّ من هذه الظاهرة من خلال إدخال آليات تشريعية ورقابية متقدمة، من ضمنها التشديد على التدقيق والجودة في الفحص الضريبي، ورفع مستوى الوعي الضريبي، ومحاربة الفساد الداخلي (درويش، 2020).

لقد أصبحت التشريعات الضريبية اليوم تُقرّ التدقيق كوسيلة قانونية مركزية لتحقيق فوائد متعددة: فهو يساعد على تحسين إيرادات الدولة، وضبط الأداء الضريبي للمكلفين، واكتشاف المخالفات وتصحيحها، وتقويم الممارسات الضريبية، بما يعزّز الثقة في النظام الضريبي ويُرسّخ مبدأ توزيع العبء الضريبي بشكل عادل بين الجميع (الحسيني، 2022).

من الجدير بالذكر أن البيئة الضريبية الحديثة تشهد تحوّلات كبيرة في منهجيات الرقابة والتدقيق، لا سيما بفضل التطورات الرقمية وتحليل البيانات، مما ساهم في تطوير استراتيجيات اختيار القضايا الضريبية التي تُخضع للتدقيق وتقليل العبء على المكلفين، وزيادة فعالية التدقيق في كشف المخاطر الضريبية. على سبيل المثال، تشير دراسات لمنظمات دولية إلى أن التدقيق الضريبي بات يدمج أكثر مع الأدوات التحليلية الحديثة والبيانات الخارجية، فيما يُركّز على القضايا ذات المخاطر العالية بدل التدقيق الشامل لجميع المكلفين (OECD, 2017). كما يُعدّ استخدام المعايير الدولية لتبادل البيانات المحاسبية مثل SAF-T (Standard Audit File for Tax) أحد الأدوات المساعدة في تعزيز قدرة الإدارة الضريبية على التدقيق الآلي، ورفع مستوى الفعالية في الفحص الضريبي.

مشكلة الدراسة

تُعدّ ظاهرة التهرب الضريبي من أبرز التحديات التي تواجه النظام المالي الفلسطيني، لما تخلفه من آثار سلبية على العدالة الاجتماعية، والموارد العامة، والأداء الاقتصادي للدولة. فرغم الزيادة التي شهدتها الإيرادات العامة في عام 2022 نتيجة ارتفاع إيرادات المقاصة بنسبة 15.3%، إلى جانب ارتفاع محدود في الضرائب المحلية بنسبة 1.4% عام 2023، إلا أن المؤشرات المالية لعام 2024 أظهرت تراجعاً خطيراً، حيث انخفضت الإيرادات العامة بنسبة 24.8% مقارنةً بالعام السابق، وبلغت نسبة الانخفاض 31.4% عند احتساب الخصومات المفروضة على أموال المقاصة، كما تراجعت الإيرادات المحلية بنسبة 29.1% لتصل إلى نحو 1.4 مليار دولار، وانخفضت إيرادات المقاصة بنسبة 22.7% لتبلغ حوالي 2.3 مليار دولار (MAS)، 2024. إضافة إلى ذلك، سجّل اقتطاع إسرائيلي غير محوّل قدره حوالي 6.93 مليار شيكل من أموال الضرائب الفلسطينية، فضلاً عن اقتطاعات أخرى تخص غزة بلغت نحو 2.55 مليار شيكل منذ أواخر 2023 (وكالة وفا، 2024).

إن هذه المؤشرات تؤكد خطورة التهرب الضريبي كظاهرة تُفاقم عجز الموازنة وتضعف قدرة الدولة على تمويل التزاماتها. ومن هنا يبرز دور التدقيق المحاسبي كوسيلة أساسية للحد من هذه الظاهرة، من خلال التحقق من



عدالة القوائم المالية، وكشف الانحرافات أو التحريفات المتعمدة، بما يضمن تمثيلاً مالياً شفافاً وعدالة في تحمل الأعباء الضريبية. وبناءً على ما سبق، تتحدد مشكلة هذه الدراسة في السعي للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:
ما دور التدقيق المحاسبي في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر موظفي الضرائب في فلسطين؟

أسئلة الدراسة:

- ما واقع تطبيق التدقيق المحاسبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة؟
- ما واقع تطبيق إجراءات الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة؟
- هل توجد علاقة ارتباطية بين التدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة؟

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على واقع تطبيق التدقيق المحاسبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة
- التعرف على واقع تطبيق إجراءات الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة.
- التعرف على العلاقة بين التدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة .

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من جزئين على النحو الآتي:

الأهمية العملية: ان أهمية هذه الدراسة تنبع من ان عملية التدقيق الضريبي المعتمدة على قواعد العدالة والموضوعية والنزاهة ولها دور مهم في اكتشاف التهرب الضريبي الذي يشكل موضوعاً مهماً كونه يؤثر على الاقتصاد الوطني ككل حيث يشتد خطورته في البلدان التي تمثل فيها الضريبة اهم مورد للخزينة العامة للدولة ومنها فلسطين وتبرز أهمية البحث من خلال المساهمة في تقييم الواقع الضريبي فيما يتعلق بدور التدقيق الضريبي في اكتشاف حالات التهرب الضريبي والحد منه وضرورة اتخاذ كل سبل العلاج المتاحة لمواجهة هذه الظاهرة

الأهمية العلمية: وتتمثل في تعزيز في أهمية الإيرادات وتساعد اصحاب القرار في تعزيز نقاط القوة والضعف حيث يتم تحديد مشكلة الإيرادات الحكومية حيث تشكل 75%.

المبحث الأول

الإطار النظري والدراسات السابقة

تعدّ الضريبة من الركائز الجوهرية للسياسة المالية في الدول الحديثة، حيث تُشكّل المصدر الأساسي لتمويل الخزينة العامة وضمان استمرارية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية. ومع اتساع دور الدولة وزيادة حاجاتها المالية، لم تعد الضريبة مجرد وسيلة لتوفير الإيرادات، بل أصبحت أداة استراتيجية تستخدمها الحكومات لإعادة توزيع الدخل، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليل الفوارق الطبقيّة، إضافة إلى دورها في تحفيز النمو الاقتصادي واستقرار الدورة الاقتصادية (السلفيتي، 2014).

أولاً: مفهوم الضريبة

تعدّ الضريبة أحد الركائز الأساسية في النظام المالي للدولة، إذ تُعرّف بأنها اقتطاع مالي إلزامي تفرضه السلطة العامة على الأفراد والمؤسسات دون مقابل مباشر، وذلك بهدف تمويل النفقات العامة وتحقيق المنفعة المشتركة. وتعكس الضريبة علاقة قانونية مالية بين الدولة والمكلف، تستند إلى قواعد تشريعية محددة، وتهدف إلى تمويل الميزانية العامة وضمان التوازن الاقتصادي والاجتماعي (عليّات، 2013).

تتجلى أهداف النظام الضريبي في مجموعة من الغايات الاقتصادية والاجتماعية، من أبرزها تمويل الخزينة العامة بوصفها المصدر الرئيس لتغطية نفقات الدولة الجارية والاستثمارية، إضافة إلى إعادة توزيع الدخل عبر الضرائب التصاعديّة التي تُسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية. كما تسهم الضرائب في توجيه الاستهلاك من



خلال التأثير في أنماط الطلب على السلع والخدمات، وتشجيع الاستثمار عبر تقديم الإعفاءات والحوافز للقطاعات الاستراتيجية، فضلاً عن دورها في السيطرة على الدورة الاقتصادية من خلال معالجة التضخم أو الركود باستخدام أدوات السياسة المالية (بلول، 2017).

وتتسم الضريبة بعدة خصائص تميزها عن غيرها من الإيرادات العامة، فهي إلزامية الطابع وتُجبي نقداً، ولا يقابلها نفع مباشر للمكلف، كما أنها دورية ومتكررة، وتهدف أساساً إلى تمويل الدولة وتحقيق المصلحة العامة (طلوش، 2022).

إلا أن النظام الضريبي يواجه تحدياً بارزاً يتمثل في ظاهرة التهرب الضريبي، التي تُعدّ من أبرز المشكلات المالية في الدول المعاصرة. ويُعرّف التهرب الضريبي بأنه امتناع المكلف عن دفع الضريبة المستحقة بوسائل غير مشروعة أو باستغلال ثغرات قانونية وتشريعية، مما يؤدي إلى تقليص الإيرادات العامة وإضعاف كفاءة النظام الضريبي (عليّات، 2013). وتتعدد أسباب هذه الظاهرة لتشمل ارتفاع العبء الضريبي، وضعف الوعي والثقافة الضريبية، والقصور التشريعي، وانتشار الفساد الإداري، وضعف آليات الرقابة والتدقيق (طلوش، 2022).

كما تتنوع أشكال التهرب الضريبي بين التهرب القانوني أو ما يُعرف بالتهرب الضريبي الذي يقوم على استغلال الثغرات القانونية، والتهرب غير القانوني الذي يتضمن إخفاء الدخل أو تزوير البيانات والسجلات المالية، بالإضافة إلى التهرب الدولي الذي يتمثل في تحويل الأرباح إلى ملاذات ضريبية خارجية لتقليل العبء الضريبي. وتترتب على هذه الممارسات آثار سلبية واسعة، أبرزها انخفاض الإيرادات العامة، وتفاقم عجز الموازنات، وزيادة الفوارق الاجتماعية بين المكلفين، وضعف الثقة في النظام المالي، فضلاً عن إعاقة تنفيذ الخطط التنموية (بلول، 2017؛ صندوق النقد الدولي، 2022).

وفي السياق الفلسطيني، تُعد مشكلة التهرب الضريبي من القضايا الاقتصادية البارزة التي تؤثر في قدرة الحكومة على تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، نظراً لاعتماد الموازنة العامة بشكل كبير على الإيرادات الضريبية. كما أن ضعف الرقابة والتدقيق المحاسبي، وتعقيد الإجراءات الضريبية، وغياب الوعي الضريبي لدى بعض المكلفين، تسهم مجتمعة في تفاقم هذه الظاهرة، مما يستدعي تعزيز نظم التدقيق والمساءلة، وتطوير التشريعات بما يضمن كفاءة التحصيل وعدالة التطبيق.

ثانياً: التدقيق المحاسبي والرقابة الجبائية كآلية للحد من التهرب

برز التدقيق المحاسبي كأحدى الأدوات الأساسية للتحقق من مدى التزام المؤسسات بالتشريعات الضريبية، حيث يُستخدم لفحص السجلات المالية وكشف الأخطاء أو حالات التلاعب. وقد تطور هذا التدقيق من الأسلوب التقليدي اليدوي إلى التدقيق الرقمي الذي يعتمد على أدوات متقدمة مثل ملفات SAF-T، وتحليل البيانات الضخمة، والاستعانة بالذكاء الاصطناعي لاكتشاف الأنماط غير الطبيعية (OECD، 2023؛ Arxiv، 2025).

أما الرقابة الجبائية فقد توسعت لتشمل التدقيق المكتبي والميداني مع تعزيز التنسيق بين الأجهزة الضريبية وأجهزة مكافحة الفساد، بما يسهم في رفع مستويات الشفافية وتحسين الامتثال. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن اعتماد أساليب رقابية متطورة يسهم في رفع كفاءة التحصيل الضريبي، ويُعتبر ركيزة أساسية لتعزيز الحوكمة المالية (طلوش، 2022؛ صندوق النقد الدولي، 2022).

منهجية الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة المطروحة، وبغية الإجابة على أسئلة الدراسة المنبثقة من مشكلتها، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ففي الجزء النظري تم الوقوف على بعض المفاهيم الأساسية ذات صلة بموضوع الدراسة وجمع المادة العلمية من مصادرها المختلفة ثم القيام بتصنيفها وتبويبها، أما الجزء التطبيقي فيتم من خلال إجراء دراسة ميدانية (تطبيقية) تستهدف عدداً من موظفي دائرة ضريبة الدخل، وذلك باستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، ثم معالجة البيانات إحصائياً بالاستعانة بالحاسب الآلي وعن طريق برنامج حزمة تحليل البيانات الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS) وصولاً إلى تحقيق الأهداف المنشودة من الدراسة.

أداة الدراسة

لغايات جمع البيانات وتحليلها، فقد اعتمدت الدراسة على الاستبانة، والتي ضمت عدد من الفقرات على شكل أسئلة للتعرف على اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول دور التدقيق المحاسبي في تقليل التهرب الضريبي في فلسطين،



مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانية والاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com

Volume (125) October 2025

العدد (125) أكتوبر 2025



وقد تم وضع (5) بدائل لكل سؤال، وفق مقياس ليكرت الخماسي، وبعد إعداد الأداة (الاستبانة) بصورتها الأولية، تم عرضها على عدد من الخبراء والأكاديميين في هذا المجال، لتحديد مستوى الصدق الظاهري لفقرات الاستبانة، وفي ضوء آرائهم تم إجراء التعديل المناسب، واطهارها بصورتها النهائية.

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (60) من موظفي دوائر الضريبة والدخل في محافظة الخليل حيث تم اختيارها كونها تمثل أكثر من 40% من الإيرادات المحلية، قام الباحث بتوزيع الاستبانات عليهم، وبلغ عدد الاستبانات المستردة، والصالحة للتحليل (56) ويبين الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة:

جدول (1) عينة الدراسة

النسبة المئوية	العدد	المتغير	
55.4%	31	ذكر	الجنس
44.6%	25	أنثى	
100%	56		المجموع
21.4%	12	دبلوم فأقل	المؤهل العلمي
69.6%	39	بكالوريوس	
8.9%	5	ماجستير فأكثر	
%100	56		المجموع
21.4%	12	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
42.9%	24	من 5-10 سنة	
35.7%	20	أكثر من 10 سنوات	
%100	56		المجموع

صدق أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على المشرف الأكاديمي، ومجموعة من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص، ثم القيام بحساب الاتساق الداخلي، ويقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحثان بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه، كما يبين ذلك الجدول (2).



صدق مقياس التدقيق المحاسبي:

جدول (2): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط كل فقرة من فقرات مقياس التدقيق المحاسبي مع الدرجة الكلية للمجال.

الرقم	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية	الرقم	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية
المحور الأول: جودة التدقيق					
	0.660**	0.000	.4	0.583**	0.000
	0.629**	0.000	.5	0.572**	0.000
	0.656**	0.000			
المحور الثاني: الرقابة الداخلية					
	0.768**	0.000	.8	0.844**	0.000
	0.819**	0.000	.9	0.762**	0.000
المحور الثالث: التقنيات المستخدمة للتدقيق					
	0.697**	0.000	.13	0.777**	0.000
	0.807**	0.000	.14	0.717**	0.000
	0.702**	0.000			
المحور الرابع: الأنظمة والتشريعات					
	0.744**	0.000	.17	0.794**	0.000
	0.816**	0.000	.18	0.751**	0.000
المحور الخامس: إجراءات العمل الميداني					
	0.767**	0.000	.22	0.792**	0.000
	0.753**	0.000	.23	0.693**	0.000
	0.879**	0.000			

* دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.05$)** دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.01$)

تشير المعطيات الواردة في الجدول (2) إلى أن جميع قيم مصفوفة ارتباط فقرات مقياس التدقيق المحاسبي مع الدرجة الكلية للأداة إحصائياً، مما يشير إلى قوة الاتساق الداخلي لفقرات الأداة.



صدق مقياس التهرب الضريبي:

جدول (3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط كل فقرة من فقرات مقياس التهرب الضريبي مع الدرجة الكلية للمجال.

الرقم	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية	الرقم	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية
	0.453**	0.000	.5	0.669**	0.000
	0.625**	0.000	.6	0.675**	0.000
	0.775**	0.000	.7	0.757**	0.000
	0.780**	0.000			

* دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.05$)** دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.01$)

تشير المعطيات الواردة في الجدول (2) إلى أن جميع قيم مصفوفة ارتباط فقرات مقياس التهرب الضريبي مع الدرجة الكلية للأداة دالة إحصائياً، مما يشير إلى قوة الاتساق الداخلي لفقرات الأداة. ثبات أداة الدراسة:

قام الباحثان بحساب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي وبحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا، وذلك كما هو موضح في الجدول (4) و(5) ثبات مقياس التدقيق المحاسبي

جدول رقم (4) نتائج معامل كرونباخ ألفا لثبات مقياس التدقيق المحاسبي

المقياس	عدد الحالات	عدد الفقرات	قيمة ألفا
الدرجة الكلية	56	23	0.879

تشير المعطيات الواردة في الجدول (4) أن قيمة ثبات أداة الدراسة لمقياس التدقيق المحاسبي عند الدرجة الكلية بلغت (87.9%)، وبذلك تتمتع الاستبانة بدرجة مقبولة من الثبات وقابلة لاعتمادها لتحقيق أهداف الدراسة.

ثبات مقياس الأداء الوظيفي

جدول رقم (5) نتائج معامل كرونباخ ألفا لثبات مقياس التهرب الضريبي

المقياس	عدد الحالات	عدد الفقرات	قيمة ألفا
التهرب الضريبي	56	7	0.877

تشير المعطيات الواردة في الجدول (5) أن قيمة ثبات أداة الدراسة لمقياس التهرب الضريبي عند الدرجة الكلية بلغت (87.7%)، وبذلك تتمتع الاستبانة بدرجة مقبولة من الثبات وقابلة لاعتمادها لتحقيق أهداف الدراسة. متغيرات الدراسة:

صممت هذه الدراسة بحيث اشتملت على المتغيرات الآتية:

المتغيرات المستقلة: التدقيق المحاسبي، بأبعادها: جودة التدقيق، الرقابة الداخلية، التقنيات المستخدمة، الأنظمة والتشريعات، إجراءات العمل الميداني.

المتغيرات التابعة: الحد من التهرب الضريبي



الأساليب الإحصائية
اعتمد في تحليل بيانات الدراسة بعد تطبيق الأداة على أفراد عينة الدراسة، حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية،

Version (26) ،SPSS: Statistical Package for Social Sciences

وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:
المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، لمعرفة المعينات.
اختبار كرو نباخ ألفا لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمعرفة صدق فقرات الاستبانة.
مفتاح سلم الاجابات:

استخدم مقياس ليكرت الخماسي للإجابة على أداة الدراسة، حيث تم تصحيح الأداة من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الأداة، حيث أعطيت إجاباتهم بدرجة كبيرة جداً (5) درجات، وأعطيت إجاباتهم بدرجة كبيرة (4) درجات، وأعطيت إجاباتهم بدرجة متوسطة (3) درجات، وأعطيت إجاباتهم بدرجة قليلة (درجتان)، وأعطيت إجاباتهم بدرجة قليلة جداً (درجة واحدة)، ويعتمد المقياس على ردود تدل على دور التدقيق المحاسبي في الحد من النهب الضريبي، وتم تقسيم المقياس إلى ثلاث فئات وقد أعطيت الاستجابات التدرج الآتي، كما هو موضح في الجدول (6).

جدول (6): المقياس الوزني لتحديد تقديرات أفراد عينة الدراسة على المقياس

التقدير	الوزن النسبي %	الوسط الحسابي
منخفضة	أقل من 46.8%	أقل من 2.34
متوسطة	من 46.8% - 73.4%	من 2.34 - 3.67
مرتفعة	73.4% فأكثر	3.67 فأكثر

تحليل نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل تحليلاً إحصائياً للبيانات الناتجة عن الدراسة، وذلك من أجل الإجابة على أسئلتها وفرضياتها. الإجابة عن السؤال الأول:

ما واقع تطبيق التدقيق المحاسبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة ؟
للإجابة عن السؤال الأول تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع تطبيق التدقيق المحاسبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة ، مرتبة حسب الأهمية، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (7)

جدول (7) المتوسطات الحسابية لواقع تطبيق التدقيق المحاسبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة

الترتيب	التقدير	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	تطبيق التدقيق المحاسبي	الرقم
1	مرتفعة	87.0%	0.388	4.350	جودة التدقيق	1
2	مرتفعة	76.9%	0.655	3.844	الرقابة الداخلية	2
3	مرتفعة	76.6%	0.661	3.832	التقنيات المستخدمة	3
4	مرتفعة	73.8%	0.694	3.692	الأنظمة والتشريعات	4
5	متوسطة	68.1%	0.847	3.404	إجراءات العمل الميداني	5
	مرتفعة	76.6%	0.462	3.829	الدرجة الكلية	



يتبين من الجدول (7) أن واقع تطبيق التدقيق المحاسبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة كانت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.829) والانحراف المعياري (0.462)، وكانت جودة التدقيق بأعلى درجة، بمتوسط حسابي (4.350) يليها الرقابة الداخلية بمتوسط حسابي (3.844)، ثم التقنيات المستخدمة بمتوسط حسابي (3.832) والأنظمة والتشريعات بمتوسط حسابي (3.692)، وكانت إجراءات العمل الميداني في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي (3.404).

أما النتائج الخاصة بفقرات كل محور فكانت على النحو الآتي:

أولاً: جودة التدقيق

قام الباحثان بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لواقع جودة التدقيق المحاسبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة، وتظهر النتائج كما هي موضحة في الجدول (8):

الجدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع جودة التدقيق المحاسبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة، مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	الدرجة
1	يسهم التدقيق المحاسبي في تأكيد انسجام البيانات المالية مع الأنظمة والتشريعات الضريبية.	4.554	0.537	91.1%	1	مرتفعة
2	يسهم التدقيق المحاسبي في الكشف عن الانحرافات بالقوائم المالية.	4.446	0.630	88.9%	2	مرتفعة
4	تساعد الخبرة المهنية للمدققين في اكتشاف التلاعب الضريبي بشكل أسرع.	4.357	0.724	87.1%	3	مرتفعة
3	يؤكد التدقيق المحاسبي على الالتزام بقواعد السلوك المهني عند القيام بعمل التدقيق المحاسبي للبيانات المالية.	4.286	0.530	85.7%	4	مرتفعة
5	يسعى التدقيق المحاسبي الى تحقيق الالتزام الضريبي للمكلفين من خلال التأكد من صحة التصريحات.	4.107	0.731	82.1%	5	مرتفعة
	الدرجة الكلية جودة التدقيق	4.350	0.388	87.0%		مرتفعة

يتضح من الجدول (8) أن واقع جودة التدقيق المحاسبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة كانت بدرجة مرتفعة، فقد بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.350) وانحراف معياري (0.388)، وحصلت الفقرة رقم (1) على أعلى درجة في المجال، والتي تنص على (يسهم التدقيق المحاسبي في تأكيد انسجام البيانات المالية مع الأنظمة والتشريعات الضريبية) وقد جاءت هذه الفقرة بدرجة مرتفعة، تليها الفقرة (2) التي تنص على (يسهم التدقيق المحاسبي في الكشف عن الانحرافات بالقوائم المالية) وجاءت بدرجة مرتفعة.

بينما حصلت الفقرة (5) على أقل متوسط حسابي في التقديرات من وجهة نظر المبحوثين، وقد نصت على (يسعى التدقيق المحاسبي الى تحقيق الالتزام الضريبي للمكلفين من خلال التأكد من صحة التصريحات) وجاءت بدرجة مرتفعة، تليها الفقرة (3) التي تنص على (يؤكد التدقيق المحاسبي على الالتزام بقواعد السلوك المهني عند القيام بعمل التدقيق المحاسبي للبيانات المالية) بدرجة مرتفعة.

ثانياً: الرقابة الداخلية

قام الباحثان بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لواقع الرقابة الداخلية على التدقيق المحاسبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة، وتظهر النتائج كما هي موضحة في الجدول (9):



الجدول (9): المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الرقابة الداخلية في التدقيق المحاسبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة، مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الدرجة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب
6	مرتفعة	3.911	0.695	78.2%	1
7	مرتفعة	3.875	0.810	77.5%	2
9	مرتفعة	3.804	0.903	76.1%	3
8	مرتفعة	3.786	0.868	75.7%	4
الدرجة الكلية جودة التدقيق					
	مرتفعة	3.844	0.655	76.9%	

يتضح من الجدول (9) أن واقع الرقابة الداخلية في التدقيق المحاسبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة كانت بدرجة مرتفعة، فقد بلغت قيمة الوسط الحسابي (3.844) وانحراف معياري (0.655)، وحصلت الفقرة رقم (6) على أعلى درجة في المجال، والتي تنص على (يتسم نظام الرقابة الداخلية في الدوائر الضريبية بالفعالية) وقد جاءت هذه الفقرة بدرجة مرتفعة، تليها الفقرة (7) التي تنص على (تقوم دائرة الرقابة الداخلية بمراجعة أساليب التدقيق المحاسبي في دائرة الضريبة). وجاءت بدرجة مرتفعة. بينما حصلت الفقرة (8) على أقل متوسط حسابي في التقديرات من وجهة نظر المبحوثين، وقد نصت على (تقوم دائرة الرقابة الداخلية بمراجعة إجراءات عملية التدقيق المحاسبي في دائرة الضريبة) وجاءت بدرجة مرتفعة، تليها الفقرة (9) التي تنص على (تعتمد الرقابة الداخلية على عنصر المفاجئة في تدقيق الملفات) بدرجة مرتفعة.

ثالثاً: التقنيات المستخدمة للتدقيق

قام الباحثان بحساب المتوسّط الحسابي والانحراف المعياري لواقع التقنيات المستخدمة على التدقيق المحاسبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة، وتظهر النتائج كما هي موضحة في الجدول (10):

الجدول (10): المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع التقنيات المستخدمة في التدقيق المحاسبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة، مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الدرجة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب
12	مرتفعة	3.964	0.762	79.3%	1
14	مرتفعة	3.964	0.830	79.3%	1
10	مرتفعة	3.804	0.818	76.1%	2
13	مرتفعة	3.768	1.112	75.4%	3
11	متوسطة	3.661	0.920	73.2%	4
الدرجة الكلية للتقنيات المستخدمة					
	مرتفعة	3.832	0.661	76.6%	

يتضح من الجدول (10) أن واقع التقنيات المستخدمة في التدقيق المحاسبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة كانت بدرجة مرتفعة، فقد بلغت قيمة الوسط الحسابي (3.832) وانحراف معياري (0.661)،



وحصلت الفقرة رقم (12) على أعلى درجة في المجال، والتي تنص على (يتم تدريب الموظفين على الوسائل والبرامج المستخدمة في التدقيق المحاسبي) وقد جاءت هذه الفقرة بدرجة مرتفعة، تليها الفقرة (14) التي تنص على (يساهم استخدام التقنيات الكترونية الحديثة في تعزيز فعالية التدقيق المحاسبي) وجاءت بدرجة مرتفعة. بينما حصلت الفقرة (11) على أقل متوسط حسابي في التقديرات من وجهة نظر المبحوثين، وقد نصت على (توفر الإدارة الضريبية الوسائل التكنولوجية لاستخدامها في عمليات التدقيق) وجاءت بدرجة متوسطة، تليها الفقرة (13) التي تنص على (يوجد تعاون تقني بين دائرة الضريبة والدوائر الأخرى للوصول إلى بيانات المكلفين إلكترونياً) بدرجة مرتفعة.

رابعاً: الأنظمة والتشريعات

قان الباحثان بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لواقع الأنظمة التشريعات للتدقيق المحاسبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة، وتظهر النتائج كما هي موضحة في الجدول (11):

الجدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الأنظمة التشريعات للتدقيق المحاسبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة، مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	الدرجة
15	تتسم الأنظمة والتشريعات بالوضوح.	3.804	0.796	76.1%	1	مرتفعة
16	توضح الأنظمة صلاحيات التدقيق المحاسبي في دائرة الضريبة.	3.732	0.863	74.6%	2	مرتفعة
17	تحدد الأنظمة والتشريعات إجراءات عملية التدقيق المحاسبي.	3.661	0.880	73.2%	3	متوسطة
18	تمنح الأنظمة والتشريعات للموظف التدقيق الصلاحيات اللازمة لمتابعة الملف بعد انتهاء عملية التدقيق.	3.571	1.042	71.4%	4	متوسطة
	الدرجة الكلية للتقنيات المستخدمة	3.692	0.694	73.8%		مرتفعة

يتضح من الجدول (12) أن واقع الأنظمة التشريعات للتدقيق المحاسبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة كانت بدرجة مرتفعة، فقد بلغت قيمة الوسط الحسابي (3.692) وانحراف معياري (0.694)، وحصلت الفقرة رقم (15) على أعلى درجة في المجال، والتي تنص على (تتسم الأنظمة والتشريعات بالوضوح) وقد جاءت هذه الفقرة بدرجة مرتفعة، تليها الفقرة (16) التي تنص على (توضح الأنظمة صلاحيات التدقيق المحاسبي في دائرة الضريبة) وجاءت بدرجة مرتفعة.

بينما حصلت الفقرة (18) على أقل متوسط حسابي في التقديرات من وجهة نظر المبحوثين، وقد نصت على (تمنح الأنظمة والتشريعات للموظف التدقيق الصلاحيات اللازمة لمتابعة الملف بعد انتهاء عملية التدقيق) وجاءت بدرجة متوسطة، تليها الفقرة (17) التي تنص على (تحدد الأنظمة والتشريعات إجراءات عملية التدقيق المحاسبي) بدرجة متوسطة.

خامساً: إجراءات العمل الميداني

قام الباحثان بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لواقع إجراءات العمل الميداني للتدقيق المحاسبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة، وتظهر النتائج كما هي موضحة في الجدول (12):

الجدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع إجراءات العمل الميداني للتدقيق المحاسبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة، مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	الدرجة
23	توجد سياسيات وإجراءات تضبط عملية الزيارة الميدانية للمكلف.	3.679	0.956	73.6%	1	مرتفعة
20	تتم الزيارة الميدانية قبل البدء بالتدقيق المحاسبي.	3.518	0.972	70.4%	2	متوسطة



متوسطة	3	66.1%	1.127	3.304	يتم زيارة المكلف خلال عملية التدقيق المحاسبي مره واحده فقط اثناء التدقيق المحاسبي.	21
متوسطة	3	66.1%	1.077	3.304	تتم الزيارة الميدانية للمكلفين خلال فترة التدقيق المحاسبي فقط.	22
متوسطة	4	64.3%	1.303	3.214	عادة ما يتم التنسيق مع المكلف قبل الزيارة الميدانية.	19
متوسطة		68.1%	0.847	3.404	الدرجة الكلية إجراءات العمل الميداني	

يتضح من الجدول (12) أن واقع إجراءات العمل الميداني للتدقيق المحاسبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة كانت بدرجة مرتفعة، فقد بلغت قيمة الوسط الحسابي (3.404) وانحراف معياري (0.847)، وحصلت الفقرة رقم (23) على أعلى درجة في المجال، والتي تنص على (توجد سياسيات وإجراءات تضبط عملية الزيارة الميدانية للمكلف) وقد جاءت هذه الفقرة بدرجة مرتفعة، تليها الفقرة (20) التي تنص على (تتم الزيارة الميدانية قبل البدء بالتدقيق المحاسبي) وجاءت بدرجة متوسطة. بينما حصلت الفقرة (19) على أقل متوسط حسابي في التقديرات من وجهة نظر الباحثين، وقد نصت على (عادة ما يتم التنسيق مع المكلف قبل الزيارة الميدانية) وجاءت بدرجة متوسطة، تليها الفقرة (22) التي تنص على (تتم الزيارة الميدانية للمكلفين خلال فترة التدقيق المحاسبي فقط) بدرجة متوسطة. الإجابة عن السؤال الثاني:

ما واقع تطبيق إجراءات الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة في فلسطين؟ للإجابة عن السؤال الأول تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع تطبيق إجراءات الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة، مرتبة حسب الأهمية، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (6)

قام الباحثان بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لواقع تطبيق إجراءات الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة، وتظهر النتائج كما هي موضحة في الجدول (13):

الجدول (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع تطبيق إجراءات الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة ، مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	الدرجة
29	تساعد عملية مطابقة فواتير المبيعات للمكلفين في حد من مقدرتهم على التغيير في قيمتها.	4.054	0.724	81.1%	1	مرتفعة
28	يساهم الربط الإلكتروني في الحصول على المعلومات عن المكلفين للحد من التهرب الضريبي.	4.018	0.924	80.4%	2	مرتفعة
24	يساهم التدقيق المحاسبي في الحد من تلاعب المكلفين بالشرائح الضريبية.	3.982	0.751	79.6%	3	مرتفعة
26	يساهم التدقيق الإلكتروني في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.	3.964	0.785	79.3%	4	مرتفعة
30	تساهم مطابقة فواتير المشتريات للمكلفين في حد من إمكانية التلاعب في قيمتها.	3.964	0.830	79.3%	4	مرتفعة
25	يساعد العمل الميداني للمدققين في كشف التلاعب الضريبي.	3.911	0.745	78.2%	5	مرتفعة
27	تساهم الإجراءات التحليلية في التحقق من دقة بيانات المكلفين للحد من التهرب الضريبي.	3.786	0.780	75.7%	6	مرتفعة
	الدرجة الكلية تطبيق إجراءات الحد من التهرب الضريبي	3.954	0.526	79.1%		مرتفعة



يتضح من الجدول (13) أن واقع تطبيق إجراءات الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة كانت بدرجة مرتفعة، فقد بلغت قيمة الوسط الحسابي (3.954) وانحراف معياري (0.526)، وحصلت الفقرة رقم (29) على أعلى درجة في المجال، والتي تنص على (تساعد عملية مطابقة فواتير المبيعات للمكلفين في حد من مقدرتهم على التغيير في قيمتها) وقد جاءت هذه الفقرة بدرجة مرتفعة، تليها الفقرة (28) التي تنص على (يساهم الربط الإلكتروني في الحصول على المعلومات عن المكلفين للحد من التهرب الضريبي) وجاءت بدرجة مرتفعة.

بينما حصلت الفقرة (27) على أقل متوسط حسابي في التقديرات من وجهة نظر الباحثين، وقد نصت على (تساهم الإجراءات التحليلية في التحقق من دقة بيانات المكلفين للحد من التهرب الضريبي) وجاءت بدرجة مرتفعة، تليها الفقرة (25) التي تنص على (يساعد العمل الميداني للمدققين في كشف التلاعب الضريبي) بدرجة مرتفعة.

نتائج سؤال الدراسة الثالث:

هل توجد علاقة ارتباطية بين التدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريب في فلسطين؟
للإجابة عن السؤال الثالث تم اختبار الفرضية الصفرية المنبثقة عنه:
الفرضية الرئيسية

لا تُوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) التدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة في فلسطين.
للتحقق من صحة الفرضية الرئيسية الأولى تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون (Person Correlations) لاختبار العلاقة بين التدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة، وجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (14)

جدول رقم (14) العلاقة بين التدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة

الدلالة الإحصائية	قيمة (ر)	العلاقة بين التدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة
0.001	**0.454	

يتبين من الجدول (14) أنه يوجد علاقة ارتباط إيجابية بين التدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.454) وبلغت الدلالة الإحصائية (0.001) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.05$)، أي أنه كلما زادت إجراءات التدقيق المحاسبي ازدادت إجراءات الحد من التهرب الضريبي للمكلفين. وبذلك ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: توجد علاقة ارتباطية بين التدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة. وتم اختبار العلاقات بين التدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة، على النحو الآتي:

الفرضية الفرعية الأولى

لا تُوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة التدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريب في فلسطين.
للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الأولى تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون (Person Correlations) لاختبار العلاقة بين جودة التدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة، وجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (15)



جدول رقم (15) العلاقة بين جودة التدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة

الدلالة الإحصائية	قيمة (ر)	العلاقة بين جودة التدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة
0.001	**0.449	

يتبين من الجدول (15) أنه يوجد علاقة ارتباط إيجابية بين جودة التدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.449) وبلغت الدلالة الإحصائية (0.001) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.05$)، أي أنه كلما زادت جودة التدقيق المحاسبي ازدادت إجراءات الحد من التهرب الضريبي للمكلفين. وبذلك ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: توجد علاقة ارتباطية بين جودة التدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة.

الفرضية الفرعية الثانية لا تُوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الرقابة الداخلية للتدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة في فلسطين. للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الثانية تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون (Person Correlations) لاختبار العلاقة بين الرقابة الداخلية للتدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة، وجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (16)

جدول رقم (16) العلاقة بين الرقابة الداخلية للتدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة

الدلالة الإحصائية	قيمة (ر)	العلاقة بين الرقابة الداخلية للتدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة
0.001	**0.450	

يتبين من الجدول (16) أنه يوجد علاقة ارتباط إيجابية بين الرقابة الداخلية للتدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.450) وبلغت الدلالة الإحصائية (0.001) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.05$)، أي أنه كلما زادت الرقابة الداخلية للتدقيق المحاسبي ازدادت إجراءات الحد من التهرب الضريبي للمكلفين. وبذلك ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: توجد علاقة ارتباطية بين الرقابة الداخلية للتدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا تُوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التقنيات المستخدمة للتدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة في فلسطين. للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الثالثة تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون (Person Correlations) لاختبار العلاقة بين التقنيات المستخدمة للتدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة في فلسطين، وجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (17)

جدول رقم (17) العلاقة بين التقنيات المستخدمة للتدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة

الدلالة الإحصائية	قيمة (ر)	العلاقة بين التقنيات المستخدمة للتدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة
0.001	**0.469	



يتبين من الجدول (17) أنه يوجد علاقة ارتباط إيجابية بين التقنيات المستخدمة للتدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.469) وبلغت الدلالة الإحصائية (0.001) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائياً عند $(\alpha \leq 0.05)$ ، أي أنه كلما زادت التقنيات المستخدمة للتدقيق المحاسبي ازدادت إجراءات الحد من التهرب الضريبي للمكلفين. وبذلك ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: توجد علاقة ارتباطية بين التقنيات المستخدمة للتدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة.

الفرضية الفرعية الرابعة:

لا تُوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين الأنظمة والتشريعات للتدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة في فلسطين. للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الرابعة تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون (Person Correlations) لاختبار العلاقة بين الأنظمة والتشريعات للتدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة، وجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (18)

جدول رقم (18) العلاقة بين الأنظمة والتشريعات للتدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة

الدلالة الإحصائية	قيمة (ر)	العلاقة بين الأنظمة والتشريعات للتدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة
0.001	**0.425	

يتبين من الجدول (18) أنه يوجد علاقة ارتباط إيجابية بين الأنظمة والتشريعات للتدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.425) وبلغت الدلالة الإحصائية (0.001) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائياً عند $(\alpha \leq 0.05)$ ، أي أنه كلما زادت الأنظمة والتشريعات للتدقيق المحاسبي ازدادت إجراءات الحد من التهرب الضريبي للمكلفين. وبذلك ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: توجد علاقة ارتباطية بين الأنظمة والتشريعات للتدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة.

الفرضية الفرعية الخامسة:

لا تُوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين إجراءات العمل الميداني للتدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة. للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الرابعة تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون (Person Correlations) لاختبار العلاقة بين إجراءات العمل الميداني للتدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة، وجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (19)

جدول رقم (19) العلاقة بين إجراءات العمل الميداني للتدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة

الدلالة الإحصائية	قيمة (ر)	العلاقة بين إجراءات العمل الميداني للتدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة
0.001	**0.415	

يتبين من الجدول (19) أنه يوجد علاقة ارتباط إيجابية بين إجراءات العمل الميداني للتدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريبة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.415) وبلغت الدلالة الإحصائية (0.001) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائياً عند $(\alpha \leq 0.05)$ ،



أي أنه كلما زادت إجراءات العمل الميداني للتدقيق المحاسبي ازدادت إجراءات الحد من التهرب الضريبي للمكلفين.

وبذلك ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: توجد علاقة ارتباطية بين إجراءات العمل الميداني للتدقيق المحاسبي والحد من التهرب الضريبي للمكلفين من وجهة نظر موظفي دوائر الضريب في فلسطين.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

توصلت الدراسة إلى أن التدقيق المحاسبي يعد أداة رئيسة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في فلسطين، لما يوفره من شفافية ودقة في عرض البيانات المالية، ومراقبة الالتزام الضريبي لدى المكلفين. وأظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين فعالية التدقيق المحاسبي وبين الحد من التهرب الضريبي، حيث يسهم التدقيق في كشف الثغرات والممارسات غير القانونية، ويعزز من قدرة دوائر الضريبة على متابعة الشركات والأفراد المكلفين.

كما بينت الدراسة أن التهرب الضريبي في فلسطين لا يرجع فقط إلى ضعف التشريعات، وإنما أيضاً إلى قصور في تطبيق المعايير المحاسبية والرقابية، وقلة وعي بعض المكلفين بأهمية الالتزام الضريبي، إضافة إلى الظروف الاقتصادية والسياسية التي تعيشها فلسطين والتي تشجع بعض الأفراد والشركات على التهرب لتقليل أعبائهم المالية.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن التدقيق المحاسبي ليس مجرد إجراء فني، بل يمثل وسيلة استراتيجية لتحقيق العدالة الضريبية، وزيادة الإيرادات العامة، وبالتالي دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

ثانياً: التوصيات

1. تعزيز دور دوائر التدقيق في وزارة المالية وهيئة الضرائب الفلسطينية من خلال تطوير الأنظمة المحاسبية والرقابية، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في التدقيق الضريبي.
2. رفع كفاءة المدققين المحاسبين عبر برامج تدريبية متخصصة، لضمان امتلاكهم القدرة على كشف أساليب التهرب الضريبي المستحدثة.
3. تفعيل التعاون بين مكاتب التدقيق الخاصة والإدارات الضريبية الرسمية من أجل تبادل البيانات والمعلومات المتعلقة بالمكلفين.
4. تطوير التشريعات الضريبية بما يحد من الثغرات التي يستغلها المكلفون للتهرب، وتبسيط الإجراءات بما يسهل الامتثال الطوعي.
5. نشر الثقافة الضريبية بين المكلفين من خلال حملات توعية إعلامية وأكاديمية تبين أهمية الضريبة في تمويل الخدمات العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية.
6. تشديد العقوبات على المتهربين ضريبياً مع ربطها بإجراءات ردع مالية وقانونية، مع مراعاة العدالة في تطبيقها.
7. الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تطبيق التدقيق الإلكتروني وربط الأنظمة المالية والمحاسبية مع الجهات الضريبية.

المصادر والمراجع

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). فلسطين في أرقام 2022. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. استرجع من <https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2662.pdf>
2. الحسيني، ناصر. (2022). التشريعات الضريبية المعاصرة وأثرها في تعزيز العدالة الضريبية. مجلة البحوث المالية، 9(1)، 15-39.
3. الدراويش، سامر. (2020). الرقابة الجبائية وآليات مكافحة التهرب الضريبي. دمشق: دار الفكر.
4. الشمري، خالد. (2019). التهرب الضريبي وأثره على الاقتصاد الوطني. مجلة العلوم الاقتصادية، 11(3)، 88-104.



5. السلفيتي، محمد. (2014). المالية العامة والنظام الضريبي. عمان: دار وائل للنشر.
6. سلمان، فؤاد. (2021). التدقيق الضريبي وأثره في الحد من التهرب الضريبي. مجلة دراسات محاسبية، 15(2)، 44-67.
7. عيسى، محمود. (2019). التدقيق والرقابة المالية. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
8. عليقات، أحمد. (2013). التشريعات الضريبية والتهرب الضريبي في الأردن. إربد: دار الكتاب الجامعي.
9. العزاوي، أحمد. (2020). مبادئ التدقيق المحاسبي. عمان: دار وائل للنشر.
10. بلول، عبد الرحمن. (2017). دور التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي. مجلة البحوث المالية والمحاسبية، 12(3)، 55-72.
11. طلوش، سامي. (2022). أهمية الرقابة الجبائية في دعم الحوكمة الضريبية. المجلة العربية للمحاسبة، 18(2)، 101-120.
12. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (2023). التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2022-2023. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. استرجع من https://www.alzaytouna.net/english/publications/PSR22_23/PSR22-23_Full.pdf
13. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). (2024، أيار). التحديث الاقتصادي الفلسطيني – أيار 2024. رام الله: معهد ماس. استرجع من https://mas.ps/cached_uploads/download/2024/06/01/update-may-5-31-5-1717238645.pdf
14. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). (2024، أيلول). النشرة الخاصة حول موازنة السلطة الفلسطينية 2024. رام الله: معهد ماس. استرجع من https://mas.ps/cached_uploads/download/2024/09/02/special-bulletin-10-eng-1725280082.pdf
15. محمد، حسن. (2017). النظم الضريبية والسياسة المالية. بيروت: دار الكتاب الجامعي.
16. الموسوي، عبد الكريم. (2018). المالية العامة والسياسة الضريبية. بغداد: دار الحكمة.
17. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). (2024، شباط). إسرائيل تحتجز 6.93 مليار شيكل من أموال الضرائب الفلسطينية. رام الله: وفا. استرجع من <https://english.wafa.ps/Pages/Details/148191>
18. صندوق النقد الدولي. (2022). تقرير السياسات المالية للدول النامية. واشنطن: صندوق النقد الدولي. IMF. (2022). Revenue Mobilization in Developing Countries: The Role of Tax Audit. International Monetary Fund.
19. Arxiv. (2025). Artificial Intelligence and Big Data Analytics in Tax Auditing. Retrieved from <https://arxiv.org>
20. OECD. (2017). Tax Administration 2017: Comparative Information on OECD and Other Advanced and Emerging Economies. Paris: OECD Publishing.
21. OECD. (2023). Tax Administration 2023: Digital Transformation and Tax Compliance. Paris: OECD Publishing.
22. Arxiv. (2025). Artificial Intelligence in Tax Compliance and Audit. Retrieved from <https://arxiv.org>